

مع الجلال في فيض الشعاع

وفي صفح (٤) من فيض الشعاع للحسن بن أحمد الجلال قوله:
على حرمة التفرق في الدين.

يقال: التفرق المحرم في الدين هو التفرق في أصول الدين وهو الذي أرسل الله به رسله وأنزل به كتبه ولم تختلف فيه الشرايع الإلهية والكتب السماوية وهو توحيد الله وعدله والإيمان به وبملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. وأما في فروع الشريعة ومسائل الاجتهاد الظنية فلا حرمة ولا إجماع ولا فرقة في الدين والأمة مجمعة أن ليس على المجتهد إلا إبلاغ الجهد في النظر والأمة المعتد بها مجمعة على عدم التأثيم في الاختلاف في المسائل النظرية وإنما الاختلاف في أن كل مجتهد مصيب أو أن الحق واحد والمخالف له معذور إذا حققت هذا اتضح لك البطالان والاختلال لما وقع به ولفقه المحقق العلامة الحسن الجلال. وقوله أيضاً: لزم حرمة كل ما أوصل إليها.. إلى آخره.

يقال: هذا غير صحيح فلم يحرم النداء الموصل إلى استهزاء الكفار المحرم قطعاً حيث قال تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا...﴾^(١) الآية، ولم تحرم تلاوة آيات الله على الذين يزدادون بها كفرًا ولم يحرم الدعاء لمن يولي بسببه مستكبراً، ولم يحرم إنزال الآيات التي

يزدادون بها كفراً كما قال تعالى: ﴿وَلِيُزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾^(١) وإنما حرم من الوسائل ما يكون المفسدة التي تحصل به أكثر من المصلحة.

وقوله أيضاً: وحقق إطباق علماء الأعصر الأخيرة على مقارفتها ما ذهب إليه بعضهم من أن إجماع المتأخرين ليس بحجة.. الخ.

يقال: بل تحقق أن ماتوهمته حراماً غير صحيح إذ إجماع الأمة حجة في الأعصر الأولى والأخيرة إذ لم تفصل الأدلة بين إجماع وإجماع ثم يقال إلى أي الأعصر يكون الإجماع حجة ومن أين حد الأعصر الأخيرة ثم بماذا تنسخ حجة الأعصر الأخيرة إن هذا لبين البطلان ومما لم ينزل الله به من سلطان وليس مثله مما يخفى على هذا العلامة النظار ولكنه من ظفرائه العجيبة ونظرائه الغريبة التي يمويه بها على ذوي المباديء والأفكار القرية وماهي إلا كسراب بقية.

وفي صفح (٥) منه أيضاً قوله: العمل بالقياس. يقال: القياس أحد الأدلة التي دل على حجيتها والعمل بها الكتاب والسنة وكل ذلك مبسوط في محله من الأصول وكان عليه على مقتضى تأصيله هذا أن يحرم العمل بالآحاد من السنة والأخذ بالدلالات الظنية من الكتاب بل والبحث عن معاني الكتاب لأن ذلك مما يفضي إلى الاختلاف ليصح إغلاق الباب وخروج الدجال على هذا المنوال من ظفرائه الجلال ولولا ضيق الوقت وترادف عوامل الأشغال عن توسيع دائرة الجدل

لكان استيفاء الكلام لتستقي أيها الناظر بعين البصيرة من النмир الزلال
عصمنا الله وإياك والمؤمنين من الزيغ والضلال.
وقوله أيضاً: والكتابة وإن كانت مما يرجع إلى بدعة التأصل.
يقال:

فمالك ياهمام دخلت فيه كأن دخولكم من غير نية
وكذلك الجدال بالحاصل من ذلك وأيضاً الدعاء إلى تقليد الميت
لأنك تريد قطعاً أن تتبع وتقلد في أنظارك هذه وإلا فلماذا أمليتها
ولقد أعيت عليه المذاهب وانسدت المسالك.

والحق أبلج ماتخيل سبيله والحق يعرفه ذووا الألباب
وفي صفح (٤٣) منه أيضاً سطر (١٢) قوله: ولأن حجة الكفار إنما
تنتهض لو أردنا بالضرورة البديهية وأما إذا قلنا إنها ضرورة متوقعة
على شرط عادي هو الالتفات إلى دلالة الأنفس والآفاق والمعجزات
كما يتوقف العلم التواتري على سماع أخبار التواتر فلا يلزم ذلك لأنهم
يؤتون من جهة أنفسهم في عدم تحصيل الشرط. الخ.

يقال: وبهذا يبطل كلما زخرفه ويضمحل جميع ماروقه وزيفه فقد
عاد إلى تسليم الاحتياج إلى الاستدلال بالعقل القويم والنظر السليم
وملاوذته بأنه شرط عادي أو ليس ببديهي لا تجدي شيئاً، إذ قد سلم
الاحتياج إلى الاستدلال ودعواه أن ذلك شرط عادي كسماع الأخبار
في التواتر باطلة بالضرورة للفرق المعلوم بين الشرط العادي كسماع
الأخبار وتقليب الحدة وبين الاستدلال بدلالة الأنفس والآفاق.
وذلك واضح لمن ألقى السمع وهو شهيد ويا الله العجب من تهافت

أنظار ذوي الأنظار مثل هذا العالم النظار وحسبنا الله ونعم الوكيل.
وقوله أيضاً: حتى يعلم أن خالقه عدل.. إلخ.

ومن هنا يعلم أن القصد بهذا المغالطة بل السفسطة والتشكيك في الضروريات فالمعلوم ضرورة أن دلالة العقل لاتتوقف على ذلك وإلا لما استدل به العقلاء على شيء أصلاً ولما عرف الشرع أصلاً، وقد علم بطلان ذلك بقوله: فيعود الجميع بلا عقل ولا ميزان ﴿ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور﴾^(١) ولو لم يكن العقل حجة الله سبحانه وتعالى العظمى على عباده لما كرر الاحتجاج به وملاً بذلك القرآن ﴿أفلا ينظرون﴾ ﴿مالكم كيف تحكمون﴾ ﴿إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون﴾^(٢). وأما الحل الذي ذكره فبطلانه بالضرورة أوضح من أن يحتاج إلى برهان ولو كان كذلك لما اختلف فيه العقلاء وحكى الله سبحانه وتعالى عن أكثرهم عدم الإيمان والشك والارتياب، ولكان كل كافر بعد العلم معذوراً ولما تحداهم بالإتيان بمثله ولما قال: ﴿وإن كنتم في ريب﴾^(٣) ﴿إن كنتم في شك﴾ ولا كان لذلك معنى وهذا تنبيه بحسب ما يقتضيه المقام والله ولي التوفيق والإنعام.

وفي صفح (٤٦) منه قوله: وقد طال هذا البحث.. إلخ.
قلت: ولكنه بغير طایل بل هو أشبه شيء بلمع السراب الزايل
فالمعلوم بالضرورة التي لاتنتفي بشك ولا شبهة أن المعجز لا يحصل العلم

(١) - النور: ٤٠.

(٢) - الرعد: ٤.

(٣) - البقرة: ٢٣.

به الضروري وإلا لما اختلف فيه العقلاء ولا كذب به أكثر الأمم ولو فرض وقدّر على استحالاته أنه يدل على وجود الصانع عز وجل ضرورة فلا يدل قطعاً على عدله وحكمته ولا على صدق وعده ووعيده ولو كان يدل بالضرورة لما وجبت المعرفة على الخلق إذ الضرورية من فعل الله سبحانه وتعالى ولما جاز توجه اللوم على كافر بالله تعالى لعدم علمه أصلاً وقد لاؤذ المصنف للتخلص من هذا حيث قال في صفح (٤٣): وأما إذا قلنا إنها ضرورة متوقفة.. الخ.

ولكنها ملاوذة غير مخلصة وكذا قوله في هذا الصفح: ولو سلم بقاء تجويز الكذب.. الخ.

يقال: فكيف تكون الثقة والقطع بالصدق مع التجويز لخلافه وكيف يوصف بالإيمان من ليس عنده جزم من تصديق الله تعالى ورسله صلوات الله وسلامه عليهم وهكذا عند التحقيق يتضح بطلان أكثر ما هذى به وقعقع المؤلف كافاه الله، والله ولي التوفيق.

والحق أبلغ ما تخيل سبيله والحق يعرفه ذوو الألباب

ومنه أيضاً صفح (٥٢) قوله: لا ينكر مسلم أن الكتابة من أعظم النعم إلى قوله: إنما المنكر أن يكتب بها المعنى الذي اشتمل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذْبَ..﴾ الخ الآية.

يقال: ألم تقل قبل هذا بأسطر إذا تحققت استقرار الخلاف في جواز كتب كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والعمل الذي لا ينطق عن الهوى.. الخ ألم تقرر قبل ذلك بقاء النهي عن الكتابة وتضعف التخصيص وترد الإجماع إن هذا لشيء عجاب.